EP

الأمم المتحدة

UNEP/GC/24/10

Distr.: General
30 November 2006

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الرابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ٥ — ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧

البند ٤ (أ) و(ج) و(٦) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسات: حالة البيئة

قضايا السياسات: التنسيق والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل البيئية

تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الإدارة

حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في معالجة التحديات البيئية الجوهرية

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يحتوي هذا التقرير على موجز للقضايا الناشئة عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) في مجال التقييم والرصد والإنذار المبكر. ويغطي التقرير جوانب رئيسية عديدة مما قام به اليونيب من عمل لإبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض ويصف التحديات البيئية المتعددة الأوجه التي تواجه الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. ومعروض على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الرابعة والعشرين مجموعة كبيرة وهامة من نتائج التقييم التي تمثل تحديات لها آثارها المحتملة على الدول الأعضاء. وتُشرح الكثير من التحديات بقدر أكبر من التفصيل في الوثائق ذات الصلة التي يشار إليها في التقرير الحالي. وفي حين أنه يتوجب على المدير التنفيذي أن يرجع البصر في الأنشطة والإنجازات السابقة وأن يبلغ مجلس الإدارة بها، فإن من مسؤوليته أيضاً أن يتطلع ببصره إلى طرق جديدة ومبتكرة لمعالجة التحدي الجوهري المتمثل في الإبلاغ عن حالة بيئة كوكبنا الأرضي.

كما يحتوي التقرير الحالي على معلومات أساسية عن تعديل الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعدل، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية الثالثة لمرفق البيئة العالمية التي عقدت في كيب تاون في جنوب أفريقيا، في ٢٩ و٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، من أجل توفير درجة أكبر من المرونة لمجلس المرفق فيما يتعلق بالتخطيط لاجتماعاته.

* UNEP/GC/24/1.

120107 K0654440

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أولاً - الإجراء المُقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

١ - قد يرغب مجلس الإدارة في النظر في اعتماد مقرر على غرار ما هو مقترح أدناه:

ألف - ٢٤/[....] حالة البيئة العالمية

إن مجلس الإدارة،

تنفيذاً لمهامه ومسؤولياته على النحو الموجز في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) لإبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض لكفالة إعطاء الأولوية للمشكلات البيئية البازغة ذات الأهمية الدولية الواسعة وأن تحظى بالاعتبار المناسب والوافي من جانب الحكومات، وتعزيز مساهمة الدوائر العلمية الدولية وغيرها من الدوائر المهنية ذات الصلة في الحصول على المعارف والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها،

وإذ يشير بالذكر إلى مقرره ١/٢٢ بشأن الإنذار المبكر والتقييم والرصد والمقرر ٦/٢٣ بشأن إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض،

وإذ يشير بالذكر إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦١ بشأن المحيطات وقانون البحار المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ يحيط علماً بالنتائج الواردة في الكثير من تقارير ومنشورات التقييم البيئي المصدرة بعد دورته الثالثة والعشرين، ولا سيما تلك التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الشركاء،

١ - يحث الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على النظر في التحديات البيئية التالية في ضوء الوعي المتنامي بتعقيد تلك التحديات:

(أ) يتعرض ستون بالمائة من خدمات النظم الإيكولوجية التي تم فحصها كجزء من تقييم النظم الإيكولوجية للألفية للتردي أو تستخدم بشكل غير مستدام، ومن الممكن أن يصبح ترديها أكثر سوءاً بدرجة لها شأنها قبل عام ٢٠٥٠ بسبب الطلب المتنامي بسرعة على الغذاء والمياه العذبة والخشب والألياف والوقود. لقد ساهمت التغييرات التي أدخلت على النظم الإيكولوجية في مكاسب صافية جمة في الرفاه البشري والتنمية الاقتصادية، ولكن ذلك تم على حساب المخاطر المتنامية المتمثلة في تغييرات بيئية مفاجئة وغير متوقعة، وتفاقم الفقر بالنسبة لبعض الجماعات من الناس، وخسارة جمة لا يمكن النكوص عنها بدرجة كبيرة في التنوع البيولوجي؛

(ب) أُضعفت قدرة النظم الإيكولوجية المائية على توفير الخدمات الحرجة, وذلك، من جملة أمور، بسبب الجريان السطحي الزراعي، والتصريفات الصناعية والبلدية، والاستخدام غير المستدام للمياه العذبة والموارد الحية، على نحو ما هو مؤكد في التقرير النهائي لتقرير التقييم العالمي للمياه الدولية، *تحديات للمياه الدولية: التقييمات الإقليمية من منظور عالمي*؛

(ج) لقد زادت إمكانية تضرر البيئات الصحراوية، لا سيما في مناطقها الهامشية، على نحو ما هو مبرز في *توقعات الصحاري العالمية*، وهو أول تقرير لتقييم مواضيعي في سلسلة توقعات البيئة العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(د) وحسبما أشير إليه في *الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٦*، قد يكون تلوث الهواء الداخلي من استخدام الوقود الصلب مسؤولاً عما يتراوح بين ٨٠٠٠٠٠ و٢،٤ مليون حالة وفاة مبكرة كل سنة، ويؤدي الانتقال بعيد المدى لتلوث الهواء المتصل بالطاقة إلى التحمض في بعض أنحاء العالم بسبب الارتفاع في الانبعاثات من ثاني أكسيد الكبريت، ويجري إتلاف النظم الإيكولوجية بسبب الانبعاثات المتزايدة من النتروجين وترسب ملوثات مثل الزئبق والملوثات العضوية الثابتة، وهناك دليل علمي بازغ على تأثير تغير المناخ على إنتاج الأغذية؛

(هـ) يعمل نشر *كوكب واحد، شعوب كثيرة: أطلس لبيئتنا المتغيرة* على توثيق الدليل العلمي لتغير البيئة العالمية توثيقاً واضحاً باعتبار ذلك التغيير ناتجاً عن عمليات طبيعية وأنشطة من صنع البشر؛

(و) وعلى نحو ما تم الكشف عنه في "التقييم العلمي لاستنفاد الأوزون: ٢٠٠٦" الذي أعده فريق التقييم العلمي التابع لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، فإن وفرة الغازات المستنفدة للأوزون المجمعة في الستراتوسفير تبين اتجاهاً نزولياً من ذروة قيمها في أواخر التسعينيات، على الرغم من أنه لم يتم تحديد النقص في البروم الستراتوسفيري، ومن المتوقع أن يستمر ثقب الأوزون في القطب الجنوبي لعقدين آخرين ومن المحتمل أن يستمر حدوث خسائر كبيرة في الأوزون في الشتاء القطبي البارد خلال ١٥ سنة التالية؛

(ز) تطرح العولمة والتطورات الجديدة في تكنولوجيات النانو تحديات وفرصاً على حد سواء بالنسبة لنظم الإدارة البيئية، على النحو المحدد في *الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، ٢٠٠٧*؛

٢ - *يشير مع القلق* إلى أن ما تم توثيقه عن التردي البيئي وفقد خدمات النظام الإيكولوجي يعتبر حاجزاً أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وأن البنية التحتية لنظم الإدارة البيئية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تحتاج إلى التدعيم من خلال بناء القدرات والدعم التكنولوجي بمساعدة من حضور متلاحم من الأمم المتحدة على الصعيد الوطني؛

٣ - *يهيب* بالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تواصل التعاون وذلك، من جملة أمور، من خلال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبواسطة النهوض بالتآزر فيما بين تلك الاتفاقات في مسعى للتخفيف من حدة التغيير البيئي وتطويعه، ولكي تعمل بذلك على تعزيز قاعدة المعارف من أجل نظام إدارة بيئية أكثر تكاملاً واستجابة، بما في ذلك ما يتم من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية وآليات السوق لتنظيم وإدارة البيئة والنظم الإيكولوجية وخدماتها حيثما كان ذلك ملائما؛

٤ - *يرحب* بقرار الجمعية العامة ٦٠/٣٠ المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن المحيطات وقانون البحار، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تنشئ عملية منتظمة في إطار الأمم المتحدة من أجل الإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك جوانبها الاجتماعية-

الاقتصادية، يتم تنفيذها بشكل مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

٥ - *يحث* الدول الأعضاء التي بوسعها أن تساهم مالياً، هي والمؤسسات المالية مثل مرفق البيئة العالمية على تقديم مساهمات مالية، في مرحلة استهلال العملية المنتظمة، "وذلك تقييم التقييمات"، وذلك وفقاً لخطة العمل والميزانية اللذين أقرهما الفريق التوجيهي المخصص الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٦٠/٣٠.

٦ - *يهيب* بالحكومات والخبراء المساهمة في استكمال التقرير الرابع لتوقعات البيئية العالمية، وفقاً للعملية المخططة أثناء المشاورات العالمية بين حكومات الدول وأصحاب المصلحة بشأن التقرير والتي عقدت في نيروبي في ١٩ و٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وذلك، من جملة أمور، بواسطة استعراض الموجز الذي يقدم إلى صناع القرارات في عام ٢٠٠٧، والمشاركة في المشاورة العالمية الثانية بين حكومات الدول وأصحاب المصلحة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ودعم أنشطة الإعلام المتصلة بالتقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية؛

٧ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يقدم النتائج الوثيقة الصلة لتقرير توقعات البيئة العالمية إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية العاشرة من أجل تيسير النظر في هذه النتائج وآثارها المحتملة، بالنسبة لوجهة برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالنسبة لأداء وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منظومة الأمم المتحدة وفي توفير الخدمات للدول الأعضاء، على سبيل المثال.

باء - ٢٤/[...] تعديل الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعدل

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير بالذكر إلى مقرره د.إ ٤/١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن اعتماد الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعدل،

وإذ يشير بالذكر إلى مقرره ١٩/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن اعتماد التعديلات على الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعدل لكي يشمل تردي الأراضي، وبالدرجة الأولى التصحر وإزالة الغابات، والملوثات العضوية الثابتة كمجال محوري جديد لمرفق البيئة العالمية، على نحو ما أقرته الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمية،

وإذ يشير بالذكر إلى مقرر الجمعية الثالثة لمرفق البيئة العالمية التي عقدت في كيب تاون بجنوب أفريقيا في ٢٩ و٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بشأن تعديل الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعدل،

١ - *يقرر* أن يعتمد التعديل على الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعدل المتصل بموقع اجتماعات مجلس البيئة العالمية، على نحو ما أقرته الجمعية الثالثة لمرفق البيئة العالمية؛

٢ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يحيل المقرر الحالي إلى المسؤول التنفيذي الرئيسي/رئيس مرفق البيئة العالمية.

ثانياً - إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض

٢ - سيقدم التقرير الحالي إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الرابعة والعشرين لإفادة المجلس/المنتدى علماً بآخر التطورات الراهنة في حالة البيئة العالمية وبشتى الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها لإبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض وتيسير المناقشات والإجراءات العليمة. ويستجيب التقرير لشتى مقررات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي يتناول أنشطة اليونيب في التقييم البيئي والإنذار المبكر.

٣ - يلقي التقرير الضوء على نتائج الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٧، وتوقعات التنوع البيولوجي العالمي ٢ وتوقعات الصحارى العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يستعرض التقدم المحقق في التقييمات العالمية ودون العالمية الجاري القيام بها، مثل التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، والتقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية، والعملية المنتظمة في إطار الأمم المتحدة من أجل الإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٥٧/١٤١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن المحيطات وقانون البحار. وعلاوة على ذلك، فإنه يبني على التقييمات المستكملة مؤخراً مثل تقييم النظام الإيكولوجي للألفية والتقييم العالمي للمياه الدولية، والتي أبلغ عنها بمزيد من التفصيل في الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة التي عقدت في دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، في الوثيقة UNEP/GCSS.IX/10. ويلقي التقرير الحالي الضوء على بعض الخدمات التي يقدمها اليونيب إلى الدول الأعضاء وإلى أصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدين العالمي ودون العالمي، والتي تتصل، من جملة أمور، بالتقييم البيئي المتكامل والإبلاغ عنه، والبيانات البيئية، والمعلومات والبيئة، والنزاعات والتعاون. كما أنه يوجز الأنشطة الوثيقة الصلة في سياق خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٤ - تستنير الأعمال الراهنة التي يقوم بها اليونيب بنتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ التي اعتمدت في الجلسة العامة الرفيعة المستوى في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. كما أنها تستنير بالتقدم المحقق في تنفيذ أهداف إعلان الألفية وغيره من الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٥ - يتمثل الهدف من التقرير الحالي في توفير أساس لمداولات المجلس/المنتدى تحت البند ٤ (أ) من جدول الأعمال: قضايا السياسات: حالة البيئة، والبند ٦ من جدول الأعمال: تنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الإدارة. ويجدر بالإشارة أن المجلس/المنتدى معروض عليه في دورته الرابعة والعشرين مجموعة كبيرة وهامة من نتائج التقييم. وتتجلى الدلالات المحتملة لهذه النتائج في الفصل السادس، وتتجلى بشكل أوضح في الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة الوارد في التقرير الحالي. كما يجدر بالإشارة أن المجلس/المنتدى معروض عليه تقرير من المدير التنفيذي عن تدعيم القاعدة العلمية لليونيب من خلال اقتراح المراقبة البيئية (UNEP/GC/24/3/Add.2)، والذي يهدف إلى تحسين التجانس والفعالية في أنشطة إبقاء حالة البيئة قيد

الاستعراض. كما أنه معروض عليه وثيقة معلومات ذات صلة عن نظرة عامة عن شبكات المعلومات البيئية الإقليمية والوطنية (UNEP/GC/24/INF/13).

ثالثاً - نتائج التقييمات الحديثة العهد

ألف - الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية

٦ - يُعرض الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٧ في الوثيقة UNEP/GC/24/INF/2. وهذا الكتاب هو رابع مسح سنوي يضعه اليونيب عن البيئة العالمية المتغيرة، على النحو الذي عدله به مجلس الإدارة في مقرره ٢٢/١ أولاً - باء.

٧ - يعمل الكتاب السنوي ٢٠٠٧ على تزويد مجلس الإدارة/المنتدى بالنتائج الحديثة العهد ويحدد الفرص والمخاطر الوثيقة الصلة بحالة البيئة. ويحتوي الكتاب على قسم عن نظرة عامة على الأحداث والقضايا العالمية والإقليمية في عام ٢٠٠٦، وقسم عن أهم معالم البيئة والعولمة، وقسم عن التحديات البازغة بشأن تكنولوجيات النانو وقسم عن مؤشرات اتجاهات البيئة العالمية.

٨ - وقد أعد القسم الخاص بأهم المعالم دعماً لمداولات المجلس/المنتدى في دورته الرابعة والعشرين. ويجري النظر في الفرص والمخاطر التي يتم فحصها في هذا القسم بنهج دينامي وتفاعلي يبرز الكيفية التي يمكن فض المخاطر بها من خلال الإدارة المسؤولة، بل وتحويلها إلى فرص. كما يفحص القسم المخاطر التي تتهدد تلك الفرص بواسطة غياب الإدارة أو بواسطة سوء الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي قسم أهم المعالم على معلومات استخدمت في إعداد الورقة الأساسية للمشاورات الوزارية المستوى المتصلة بالعولمة والبيئة (UNEP/GC/24/11).

٩ - تكنولوجيا النانو قضية بازغة يمكن أن يكون لها تأثير جذري على الصناعة، والتكنولوجيا، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وصحة البشر، والبيئة. ورغم أن لتكنولوجيا النانو إمكانية لتحقيق منافع بيئية، فإن التنبؤ بالتأثير البيئي للاستخدام الواسع النطاق لتلك التكنولوجيا أصعب بكثير بسبب التفاعلات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية المعقدة التي قد تحدث في إطار ظروف الحياة الواقعية. ويتطلب تسخير الكثير من الفرص الجديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجلين القصير والطويل وجود نهج متوازن في استخدام تلك التكنولوجيا يعمل على تعظيم المنافع بينما يدني المخاطر.

باء - تقييم النظام الإيكولوجي للألفية

١٠ - يقوم تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، المدعوم من اليونيب وشركاء آخرين، بتقييم عواقب تغير النظام الإيكولوجي على رفاه البشر. ويستجيب التقييم لمطالبات الحكومات بالحصول على معلومات وذلك من خلال أربع اتفاقيات دولية (اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة)، علاوة على استجابته لحاجات المستخدمين الآخرين، بما في ذلك مجتمع دوائر الأعمال والشعوب الأصلية. وقد أصدر التقرير التجميعي العام لتقييم النظام الإيكولوجي للألفية،

علاوة على التقارير التجميعية بشأن التنوع البيولوجي والتصحر والأراضي الرطبة ودوائر الأعمال والصناعة في عام ٢٠٠٥.[١]

١١ - استهل المركز العالمي لرصد أنشطة حفظ البيئة التابع لليونيب أنشطة شتى لمتابعة التقييم الإيكولوجي للألفية. فمثلاً، وضع تقريراً تجميعياً عن نتائج التقييم بشأن النظام الإيكولوجي البحري والساحلي ورفاه البشر، وعمل مع منظمة "الحقائق الخضراء Greenfacts" وغيرها من المنظمات غير الحكومية لوضع موجز للتقرير التجميعي للتقييم بشأن التنوع البيولوجي. وأعدت منظمة الصحة العالمية تقريراً تجميعياً إضافياً عن الصحة.

١٢ - نُشرت مجلدات التقييم التقني لتقييم النظام الإيكولوجي للألفية باللغة الإنجليزية فقط في أوائل عام ٢٠٠٦. وتفحص هذه المجلدات الحالة والاتجاهات الراهنة، والسيناريوهات، واستجابات السياسات، والتقييمات المتعددة النطاق. كما تم طرح تقرير موجز يحتوي على موجزات لمجلدات التقييم التقني الأربعة من أجل صانعي القرارات. ويجري توزيع جميع نتائج تقييم النظام الإيكولوجي للألفية على نطاق واسع، وتجري ترجمة التقارير التجميعية والتقرير الموجز لمجلدات التقييم التقني إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة.

١٣ - تشمل النتائج الرئيسية لتقييم النظام الإيكولوجي للألفية ما يلي:

(أ) عمل البشر على مدى ٥٠ سنة الماضية على تغيير النظم الإيكولوجية بشكل أسرع وأكثر استفاضة من أي فترة مقارنة في التاريخ، وذلك إلى حد كبير لتلبية الطلبات المتنامية على الغذاء والمياه العذبة والخشب والألياف والوقود؛

(ب) ساهمت التغييرات التي أدخلت على النظم الإيكولوجية في تحقيق مكاسب صافية جمة في رفاه البشر والتنمية الاقتصادية، لكن هذه المكاسب تحققت على حساب التردي المتزايد في الكثير من خدمات النظم الإيكولوجية، ومخاطر التغييرات غير الخطية المتنامية، بما في ذلك التغييرات المتسارعة المباغتة والتي يحتمل ألا تكون قابلة للنكوص عنها، وتفاقم الفقر بالنسبة لبعض الجماعات من الناس. وما لم تحل تلك المشاكل فإنها ستقلل إلى حد كبير من المنافع التي تكتسبها الأجيال المستقبلية من النظم الإيكولوجية؛

(ج) من الممكن أن يغدو تردي خدمات النظم الإيكولوجية أكثر سوءاً بشكل له شأنه خلال النصف الأول من القرن الحالي وأن يمثل حاجزاً أمام أهداف إعلان الألفية وغيرها من الأهداف والغايات المتفق عليه دولياً.

جيم - التقييم العالمي للمياه الدولية

١٤ - كان من المعتزم أن ينتهي مشروع التقييم العالمي للمياه الدولية،[٢] الذي يتم القيام به بدعم من شركاء مثل مرفق البيئة العالمية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. بيد أنه تم منذ هذا التاريخ، وبدعم من

(١) متاح على الموقع http://www.millenniumassessment.org/en/products.aspx.

(٢) جميع تقارير التقييم العالمي للمياه الدولية متاحة على الموقع: http://www.unep.org/dewa/giwa.

حكومتي فنلندا والسويد وجامعة كامار في السويد ووكالة التنمية الدولية السويدية وخبراء مختارين، نشر تقارير التقييم بشأن ثمانية من ٦٦ إقليم فرعي حددت من أجل التقييم، مع التركيز على البلدان المؤهلة لتمويل مرفق البيئة العالمية. والمناطق الفرعية الثمانية هي: نهر الميكونغ، وبحر أوخوتسك، وتيار أوياشيو، والبحر الكاريبي، وتيار هومبولدت، وبحيرات وادي صدع شرق أفريقيا، ومنطقة المحيط الهادئ المدارية الشرقية، وبحر قزوين. وقد وزعت التقارير على الأقاليم الفرعية وقدمت في حدث أقيم للاحتفال بأسبوع المياه العالمية في استكهولم في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

١٥ - يؤكد التقرير النهائي للتقييم العالمي للمياه الدولية الانشغال الواسع النطاق بأن ضغوط النشاط البشري قد أضعفت قدرة النظم الإيكولوجية المائية على أداء الوظائف الحرجة. ووفقاً لما جاء في التقرير، يعتبر التلوث العابر للحدود شاغلاً له الأولوية في ٢٠ من الأقاليم الفرعية البالغة ٦٦ إقليماً. وفضلاً عن ذلك، فإن تحليل السلسلة السببية الإقليمية الذي اضطُلع به كجزء من التقييم يكشف عن أن الجريان السطحي الزراعي والتصريفات البلدية والصناعية تعتبر أكثر مصادر التلوث شيوعاً. والاستخدام غير المستدام للمياه العذبة هو الشاغل العابر للحدود ذو الأولوية بالنسبة للعدد الأكبر من الأقاليم، والاستغلال غير المستدام للأسماك وغيرها من الموارد الحية هو الشاغل ذو الأولوية بالنسبة إلى ١٧ إقليماً. وقد قللت التعديلات في الموائل من التنوع البيولوجي وغيرت من هياكل المجتمعات في الكثير من الأقاليم، مما تسبب في خسائر اجتماعية واقتصادية لها شأنها.

دال - توقعات التنوع البيولوجي العالمي ٢

١٦ - تبعاً للفقرة ٨ من المقرر ٣٠/٧ الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه السابع، أعدت أمانة الاتفاقية، بمساعدة من المركز العالمي لرصد أنشطة حفظ البيئة التابع لليونيب والمنظمات الدولية الوثيقة الصلة الأخرى، *توقعات التنوع البيولوجي العالمي ٢* قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف بعد أن خضع لاستعراض أنداد واستعراض من الهيئة الفرعية لمؤتمر الأطراف المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وشاركت هيئات كثيرة في إعداد التقرير، من بينها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومعاهد البحوث، بما في ذلك المراكز الوثيقة الصلة التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومات كثيرة تعليقاتها على المشروع.

١٧ - أعد التقرير بدعم مالي من حكومات هولندا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والجماعة الأوروبية. ويقيم التقرير الحالة والاتجاهات الراهنة للتنوع البيولوجي والعوامل الدافعة الرئيسية لفقد التنوع البيولوجي، ويوفر تأييداً قوياً لأهمية التنوع البيولوجي لرفاه البشر. ويحتوي التقرير على نظرة عامة محكمة لحالة تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي والتقدم المحقق صوب هدف الاتفاقية بشأن تحقيق تخفيض له شأنه في المعدل الراهن لفقد التنوع البيولوجي قبل عام ٢٠١٠ وما لذلك من إسهام في إنجاز أهداف إعلان الألفية.

١٨ - يشير التقرير إلى أنه يجري فقد التنوع البيولوجي على كافة المستويات، وإلى أنه في حين أن المناطق المحمية تغطي حوالي ١٣ بالمائة من مساحة البر في العالم، فإنها موزعة بشكل غير متساو، حيث يصل خمس المناطق الإيكولوجية في العالم فقط إلى نسبة ١٠ بالمائة المحددة كمعلم قياس في إطار العمل

المؤقت لهدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ الوارد في المقرر ٣٠/٧ الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ويجري تجزئة موائل مثل الغابات ونظم الأنهار، مما يؤثر على قدرتها على الاحتفاظ بالتنوع البيولوجي وتقديم خدمات النظام الإيكولوجي. ومتوسط الوفرة في الأنواع في تناقص بشكل يظهر فقداً بنسبة ٤٠ بالمائة فيما بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٠. وقد تناقصت الأنواع في الأنهار والبحيرات والمستنقعات بنسبة ٥٠ بالمائة. والمخاطر التي تتسبب في فقد التنوع البيولوجي في ازدياد بشكل عام، وهي تشمل زيادة في الأنواع الغريبة المقتحمة، والإفراط في الاستغلال وإطلاق النتروجين في الجو، وهو ما يؤدي إلى "مناطق ميتة" في النظم البحرية. وفي حين أن سياسات اتفاقية التنوع البيولوجي كافية للوفاء بأهداف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠، فإن التطبيق الواسع في جميع القطاعات الوثيقة الصلة يعتبر حرجاً بالنسبة لإنجاز الصون والاستخدام المستدام. وينبغي إدراج شواغل التنوع البيولوجي في جداول أعمال التجارة واستراتيجيات الحد من الفقر. وينبغي استحداث أدوات لتقييم التنوع البيولوجي على وجه الأولوية.

١٩ - طرح التقرير في كوريتيبا بالبرازيل في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ أثناء الجلسة الافتتاحية للاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد حظي التقرير بترحيب المؤتمر، وبالأخص من خلال المقرر ٧/٨ بشأن توقعات التنوع البيولوجي العالمي، الذي شجع المؤتمر فيه الأطراف والمنظمات الدولية على نشر العلم بالتقرير على نطاق واسع ودعا اليونيب إلى استخدامه في إعداد طبعات أخرى من توقعات البيئة العالمية. كما أشارت مقررات أخرى إلى التقرير، وأهمها: المقرر ١٤/٨ بشأن الإبلاغ الوطني وتوقعات التنوع البيولوجي العالمي التالية؛ والمقرر ٦/٨ بخصوص المبادرة العالمية بشأن الاتصالات والتعليم والتوعية الجماهيرية؛ والمقرر ٩/٨ بشأن دلالات نتائج تقييم النظام الإيكولوجي للألفية؛ والمقرر ١٥/٨ بشأن إطار لرصد وتنفيذ إنجاز هدف عام ٢٠١٠ وإدراج الأهداف في برامج العمل المواضيعية.

هاء - توقعات الصحارى العالمية

٢٠ - حددت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢١١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سنة ٢٠٠٦ بوصفها السنة الدولية للصحارى والتصحر. واستجابة لهذه المبادرة، أعد اليونيب، بالتعاون مع عدد من المؤسسات الشريكة وفرادى الخبراء، *توقعات الصحارى العالمية*، وهو أول تقرير تقييم مواضيعي في سلسلة توقعات البيئة العالمية.

٢١ - يقيِّم *توقعات الصحارى العالمية*، الذي طرح في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (يوم البيئة العالمية) في الجزائر حالة صحارى العالم، بما في ذلك مواقعها، ومداها، وتفردها، وإمكانية تعرضها للتضرر، وتنوعها البيولوجي ومواردها الطبيعية. ويذكر التقرير، من جملة نتائج أخرى، أن تأثير التغييرات في معدل سقوط الأمطار وأنماط درجات الحرارة بسبب تغير المناخ العالمي يحتمل أن يكون محسوساً بدرجة أشق في أطراف الصحارى وفي مناطق الجبال الصحراوية. والصحارى وأطراف الصحارى معرضة للتضرر على وجه الخصوص من نقص رطوبة التربة الناجم عن الجفاف، وهو ما ازدادت قسوته في العقود الأخيرة. ومن المتوقع أن تصبح فترات الجفاف تلك أكثر حدة وتواتراً في المستقبل.

واو - المنطقة الستراتوسفيرية

٢٢ - طرحت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونيب في آب/أغسطس ٢٠٠٦ الموجز التنفيذي لتقييم علمي مشترك لاستنفاد الأوزون أعده فريق التقييم العلمي التابع لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ويستند الموجز إلى تقرير كامل أعد وفقاً لحكم بروتوكول مونتريال الذي يشترط أن يقيم الأطراف في البروتوكول مقرراتهم المستقبلية على معلومات علمية وبيئية وتقنية واقتصادية محدثة يتم تقييمها من خلال أفرقة تختار من مجتمعات الخبراء على نطاق العالم. والتقرير الكامل، الذي أعده أكثر من ٢٥٠ عالماً، هو السادس في السلسلة وسيتم نشره في أوائل عام ٢٠٠٧.

٢٣ - يبين التقييم أن إجمالي الوفرة المجمعة من الغازات الاصطناعية المستنفدة للأوزون في الستراتوسفير لا تزال تتناقص من ذروة القيم التي وصلت إليها في الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٤. ولا تزال الغازات الأقصر عمراً مثل كلوروفورم الميثيل وبروميد الميثيل توفر معظم النقص في الوفرة الفعلية المجمعة من الغازات الاصطناعية المستنفدة للأوزون المحتوية على الكلور والمحتوية على البروم في التروبوسفير. وبحلول عام ٢٠٠٥، تناقص إجمالي الوفرة المجمعـــة من الغازات الاصطناعية المستنفدة للأوزون بنسبة ٨ - ٩ بالمائة من ذروة القيمة الملاحظة في الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٤. ويعزى الحجم الكبير العام لذلك النقص إلى التغييرات التقديرية في الانبعاثات ويتسق مع فترة العمر الجوية المعروفة ولفهم عمليات الانتقال.

٢٤ - تبين الستراتوسفيريات المجمعة من الغازات المستنفدة للأوزون اتجاهاً نزولياً من ذروة قيمها في أواخر التسعينيات، وهو ما يتسق مع الملاحظات السطحية لتلك الغازات ومع تباطؤ زمني في الانتقال إلى الستراتوسفير. وقد ازداد البروم الستراتوسفيري بما يتمشى مع الاتجاهات التروبوسفيرية في السنوات السابقة. ولم يحدد بعد نقص في البروم الستراتوسفيري. ولا يزال البروم يقوم بدور رئيسي في استنفاد الأوزون الستراتوسفيري.

٢٥ - تبين التفهمات العلمية الجديدة أنه ينبغي للكلور الستراتوسفيري المكافئ الفعلي عند خطوط العرض المتوسطة (٣٠- ٦٠ درجة شمالاً وجنوباً) أن يعود قبل عام ٢٠٤٩ إلى مستوياته السابقة على عام ١٩٨٠، أي بعد خمس سنوات مما كان متوقعاً بواسطة التقييم السابق الذي أجري في عام ٢٠٠٢. ومن المنتظر أن يعود الكلور الستراتوسفيري المكافئ الفعلي فوق القطب الجنوبي حوالي عام ٢٠٦٥ إلى مستويات ما قبل عام ١٩٨٠، أي بعد أكثر من ١٥ عاماً مما هو متوقع بالنسبة لخطوط العرض المتوسطة. ومن المتوقع أن تستمر الخسائر الحادة في أوزون القطب الجنوبي على مدى ١٠- ٢٠ سنة المقبلة على الأقل. ومن المحتمل أن تستمر الخسائر الكبيرة في الأوزون في شتاء القطب الشمالي البارد خلال ١٥ سنة التالية.

رابعاً - عمليات التقييم المستمرة

٢٦ - سيكون عام ٢٠٠٧ عاماً مزدحماً جداً، مع طرح الكثير من تقارير التقييم البيئي العالمية، بما في ذلك التقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛ وتقرير التنمية البشرية بشأن البيئة والطاقة وتغير المناخ؛ وتقرير التقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية؛ وتقرير التقييم

الشامل لإدارة المياه في الزراعة؛ وتقرير توقعات الطاقة العالمية. وسيمثل التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، الذي سينشر في عام ٢٠٠٧ بعد خمس سنوات من نشر التقرير الثالث في عام ٢٠٠٢، مساهمة اليونيب في الجهود المبذولة لإبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض. وليست هناك حاجة، مع كل هذه التقارير وغيرها، للمبالغة في تأكيد خطورة الرسائل المتناقضة إلى صناع السياسات.

٢٧ - ويقوم اليونيب، بغية تدنية مثل هذا الخطر، بالتنسيق مع أمانة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووكالة الطاقة الدولية، وغيرها من الشركاء، لكفالة أن تكون أنشطة التقييم تكاملية. ورغم أن نتائج تلك التقييمات يمكن أن تعزز فحسب من سهولة الحصول على المعلومات الحديثة عن حالة واتجاهات البيئة، علاوة على توقعات المستقبل، فإن تعدد التقييمات البيئية تبرز الحاجة إلى مجال للتقييم أكثر تجانساً وتكاملاً. ويوفر إطار مراقبة البيئة المقترح، والذي يناقش بشكل أكثر تفصيلاً في الوثيقة UNEP/GC/24/3/Add.2، فرصة لأصحاب المصلحة في التقييمات البيئية لكي يتبعوا طابعاً استراتيجياً أكبر في تحديد التواتر الدوري للتقييمات وإيجاد التآزر بينها والمساهمة في التفهم العالمي للتحديات البيئية.

ألف - تقرير التوقعات البيئية العالمية الرابع

٢٨ - التوقعات البيئية العالمية هي صدارة التقييم البيئي المتكامل والإبلاغ عنه داخل اليونيب. ووفقاً لمقررات مجلس الإدارة ٢٧/١٨ بشأن رصد الأرض (أيار/مايو ١٩٩٥)، و١/٢٠ بشأن توقعات البيئة العالمية (شباط/فبراير ١٩٩٩)، و١/٢٢ بشأن الإنذار المبكر والتقييم والرصد (شباط/فبراير ٢٠٠٣) و٦/٢٣ بشأن إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض (شباط/فبراير ٢٠٠٥)، نظم اليونيب سلسلة إقليمية للمشاورات مع أصحاب المصلحة واجتماعات الخبراء، والمشاورات العالمية بين حكومات الدول وأصحاب المصلحة بشأن التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية لتحديد نطاق التقرير وغاياته. ويهدف التقرير إلى تحليل دور البيئة في التنمية بالنسبة إلى التغييرات البيئية والاجتماعية التي حدثت منذ نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: *مستقبلنا المشترك* في عام ١٩٨٧.

٢٩ - وجه اليونيب الدعوة إلى أكثر من ٢٠٠ عالم من جميع أنحاء الكرة الأرضية لبحث الفصول العشرة للتقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية وصياغتها. ولا تزال شبكة المراكز المتعاونة بشأن توقعات البيئة العالمية، التي كانت تمثل قوام توقعات البيئة العالمية منذ استهلالها في عام ١٩٩٥، تعتبر جزءاً بالغ الأهمية في العملية، وتوفر مدخلاً بشأن القضية له وثاقته الإقليمية والعالمية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، شارك زهاء ٢٠٠ خبير رشحتهم أكثر من ٥٠ حكومة في إعداد التقرير بصفات مختلفة: في أفرقة للخبراء تركز على فصول بعينها، وفي عملية استعراضات الأنداد، وكمحررين للتقرير. ولا يزال برنامج زمالات توقعات البيئة العالمية، الذي استهل في عام ٢٠٠٥، يزود العلماء الشبان، والذين ينتمون بالدرجة الأولى إلى الأقاليم النامية، بفرصة للمشاركة في مختلفة أفرقة الخبراء والمساهمة في إعداد التقرير من خلال أنشطة البحث والصياغة. ويشارك حوالي ٤٠ من العلماء الشبان في إعداد تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع.

٣٠ - وفي عام ٢٠٠٦، وجه اليونيب الدعوة إلى ١٠٠٠ خبير للمشاركة في استعراض أنداد شامل للمشروع الأول للتقرير. وقد ورد أكثر من ٦٠٠٠ تعليق على المشروع. وبالإضافة إلى عملية استعراض الأنداد واستجابة لمقرر مجلس الإدارة ٦/٢٣، عقد اليونيب مشاورات إقليمية في عام ٢٠٠٦ في ستة أقاليم لاستعراض المشروع الأول للتقرير وتدعيم البيانات والمعلومات البيئية الإقليمية.

٣١ - إحدى السمات الجديدة في عملية التقييم هي إنشاء صلات قوية بين توقعات البيئة العالمية ومؤسسات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من أجل تيسير وتعزيز تحليلات السياسات في كافة فصول التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء فريق استشاري رفيع المستوى لتوفير دعم سياسات استراتيجي لعملية التقييم.

٣٢ - لقد استحدث اليونيب استراتيجية شاملة للاتصال الجماهيري والانغماس الاستراتيجي تستهدف نشر العلم بنتائج تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع وتدعيم استخدامها. وستصل أنشطة الانغماس الاستراتيجي إلى ذروتها في منتدى توقعات البيئة العالمية في شكل سلسلة من أحداث الاستهلال من بينها مشاورة بين المنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة المتعددين للنظر في النتائج. وسينشر التقرير في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ تمشياً مع حلقة إبلاغ جديدة مدتها خمس سنوات طلبها مجلس الإدارة في مقرره ١/٢٢ أولا-باء.

٣٣ - سيصب التقييم في مناقشات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وبرنامج عمل اليونيب، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد القضايا ذات الأولوية ومجالات التركيز.

باء - عملية الأمم المتحدة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي

٣٤ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي بما في ذلك الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية، عقد الاجتماع الأول للفريق التوجيهي المخصص الذي أنشأته الجمعية العامة في ذلك القرار في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في نيويورك بمشاركة ممثلين من الدول الأعضاء التالية في الأمم المتحدة: أستراليا والصين وأيسلندا والهند واليابان والمكسيك وناميبيا والفلبين وأسبانيا وأوغندا. وقد انضم إليهم ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة التالية والمنظمات الدولية ذات الصلة: منظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحر، واليونيب، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. واعتمد الفريق التوجيهي مقررات بشأن بنود جدول الأعمال الفنية المتصلة "بتقييم التقييمات"، ومرحلة استهلال العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي. وغطت تلك المقررات، من جملة أمور، مسائل رئيسية مثل نطاق التقييم وعمليته والميزانية المتصلة بذلك، وخطة التنفيذ والجدول الزمني.

٣٥ - سيعمل "تقييم التقييمات" على: تجميع معلومات عن التقييمات الماضية أو الراهنة الوثيقة الصلة بالتقييم البحري العالمي؛ والقيام بتقدير بناء للتقييمات البحرية القائمة، بما في ذلك التقييمات الساحلية؛ وتحديد الفجوات ومواطن عدم التيقن في المعارف العلمية وممارسات التقييم الراهنة؛ وتقييم

الكيفية التي تم بها إبلاغ صناع السياسات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية بتلك التقييمات؛ ووضع إطار وخيارات لعملية التقييم البحري المنتظمة العالمية. وستجري المبادرة على مدار سنتين.

٣٦ - ومن أجل ذلك، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦١/٢٢٢ بشأن المحيطات وقانون البحار في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ويتضمن الفصل الثاني عشر بشأن العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي بما في ذلك الجوانب الاجتماعية- الاقتصادية. ويدعو القرار، من جملة أمور، الدول الأعضاء ومرفق البيئة العالمية والأطراف المهتمة الأخرى إلى تقديم المساهمة المالية في "تقييم التقييمات"، آخذة في اعتبارها خطة العمل والميزانية اللتين أقرهما الفريق التوجيهي المخصص، من أجل استكمال "تقييم التقييمات" خلال الفترة المحددة.

جيم - التقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية

٣٧ - يضطلع التقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية بتقييم عالمي وخمسة تقييمات شبه عالمية لدور المعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية في الحد من الجوع والفقر، وتحسين أسباب الرزق الزراعية وتيسير التنمية المنصفة المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً.

٣٨ - وفي أعقاب عملية تشاورية جرت بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، أوصت لجنة توجيهية مشكلة من أصحاب المصلحة المتعددين بأن هذا التقييم مطلوب وينبغي أن يكون له هيكل حكومي دولي على أن يكون له مكتب استشاري وأمانة من أصحاب المصلحة المتعددين مقرهما في البنك الدولي. كما أوصت اللجنة التوجيهية بأنه ينبغي أن يكون التقييم تحت رعاية مشتركة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى الوثيقة الصلة. وبناء عليه، فإن التقييم له قاعدة متعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وممثلي الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات العلمية من كافة أنحاء العالم.

٣٩ - تم، كجزء من التقييم، وضع إطار للقيام بالتقييمات الزراعية المتكاملة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، استناداً إلى إطار تقييم النظام الإيكولوجي للألفية. ويتكون الإطار من تقييم عالمي، علاوة على تقييمات شبه عالمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ووسط وغرب آسيا وشمال أفريقيا؛ وشرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ؛ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وأمريكا الشمالية وأوروبا. كما سيتم إعداد موجزات من أجل صناع القرارات وتقرير تجميعي. ومن المقرر استكمال التقييمات الست قبل الربع الثالث من عام ٢٠٠٧ وستقدم النتائج إلى الحكومات من أجل إقرارها بشكل نهائي واعتمادها وقبولها في اجتماع عام حكومي دولي يعقد في مقر اليونيب في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

دال - تقرير التقييم الرابع الخاص بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

٤٠ - بدأت الاستعدادات من أجل تقرير التقييم الرابع الخاص بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ٢٠٠٣ بإقرار الفريق للمخططات التمهيدية لتقارير الأفرقة العاملة الثلاثة التي ستشكل جزءاً من تقرير التقييم، واختيار المؤلفين الرئيسيين. وسيقيم التقرير المعارف الجديدة بشأن تغير المناخ

منذ نشر تقرير التقييم الثالث في عام ٢٠٠١ ويركز على القضايا الإقليمية وعلى مواضيع مشتركة مثل تكامل استراتيجيات المواءمة والتلطيف والتنمية المستدامة. ووفقاً للجدول الزمني الذي أقره الفريق ولإجراءات عمل الفريق، قامت ثلاثة أفرقة عاملة بالفعل بإعداد مشاريع تولت الحكومات والخبراء استعراضها، وتقوم في الوقت الراهن بإعداد المشاريع النهائية لكي يقرها الفريق. ومن المتوقع أن يقر الفريق تقارير الأفرقة العاملة الثلاثة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٧ على التوالي. ومن المتوقع أن يقبل الفريق تقارير الأفرقة العاملة الثلاثة كلها في دورته السادسة والعشرين في أيار/مايو ٢٠٠٧.

٤١ - وبالإضافة إلى تقارير الأفرقة العاملة الثلاثة، سيشتمل تقرير التقييم الرابع على تقرير تجميعي يوجز ويوفر نظرة عامة عن المعلومات الواردة في تقارير أفرقة العمل والتقارير الخاصة والمنهجية بشأن قضايا محددة أعدت بناء على طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ أو هيئاتها الفرعية للمشورة العلمية والتقنية. وسيكتب التقرير بشكل غير تقني مناسب لصناع السياسات ويعالج نطاقاً عريضاً من المسائل المتصلة بالسياسات ولكنها محايدة من وجهة نظر السياسات. ومن المتوقع أن يقر الفريق التقرير التجميعي ويعتمده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ويقدمه إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيوفر التقرير أحدث ما يمكن من المعلومات وأكثرها موثوقية بشأن القضايا المتصلة بتغير المناخ من أجل المفاوضات بشأن الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. وقد عمل الفريق حتى حينه على تزويد مؤتمر الأطراف بثلاثة تقارير تقييم شاملة من هذا القبيل. كما قدم تقارير خاصة ومنهجية عن قضايا محددة. وتعمل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية كحلقة وصل بين مؤتمر الأطراف والفريق، ويجتمع فريق عامل مشترك لمكتبي الهيئتين بانتظام لتعزيز التنسيق بينهما.

خامساً - تقديم الخدمات للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين

ألف - التقييمات شبه العالمية

٤٢ - طرح رئيس وزراء الكونغو تقرير توقعات البيئة في أفريقيا الثاني في الجزء الوزاري من الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة التي عقدت في برازافيل في أيار/مايو ٢٠٠٦. واعتمد الوزراء في تلك الدورة مقرراً بشأن توقعات البيئة في أفريقيا وشبكة معلومات البيئة في أفريقيا وإعلاناً يعطي توقعات البيئة في أفريقيا، من جملة أمور، ولاية جديدة ويطلب إلى المدير التنفيذي لليونيب أن يدعم إعداد التقرير الثالث لطرحه في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، طلب إلى الحكومات أن تدمج نتائج التقرير في صلب عملياتها الوطنية للتخطيط للتنمية المستدامة.

٤٣ - يتمثل الموضوع الرئيسي للتقرير في البيئة من أجل التنمية. ويبرز التقرير الفرص التي تقدمها قاعدة الموارد الطبيعية للإقليم لدعم جدول الأعمال الإنمائي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. كما يبرز التقرير بعض التحديات البازغة في المنطقة التي قد تحتاج إلى تغييرات في السياسات من جانب الحكومات الأفريقية. وتشمل التحديات البازغة التي يدرسها التقرير المحاصيل المعدلة وراثياً، والمخزونات الكيميائية، والأنواع الغريبة المقتحمة. كما يناقش التقرير الكيفية التي يمكن أن تساهم البيئة بها في السلم والتعاون الإقليمي. ويتحدى التقرير الأسطورة التي تقول إن

أفريقيا فقيرة بواسطة الإشارة إلى أن ثرواتها الطبيعية الهائلة يمكن أن تشكل، إذا ما أديرت بشكل حساس ومستدام وخلاق، أساساً لنهضة أفريقية تفي بالأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها وتتجاوزها. والتقرير متاح على الموقع: http://www.unep.org/dewa/africa/aeo2_launch/index.asp .

٤٤ - يقوم اليونيب، جنباً إلى جنب مع المراكز المتعاونة في توقعات البيئة العالمية في الأقاليم الفرعية المعنية، بتنفيذ عملية إبلاغ متكاملة عن التقييم البيئي في ثلاثة أقاليم فرعية (آسيا الوسطى، ومنطقة الميكونغ الكبرى، وجنوب آسيا)، بمشاركة من البلدان الأعضاء وغيرها من الشركاء. وقد استعرضت جميع عمليات التقييم البيئي المتكاملة شبه الإقليمية حالة البيئة واتجاهاتها وحللت الصلات المتبادلة والعلاقات البينية فيما بين الفرص الإنمائية والتحديات البيئية المستقبلية.

٤٥ - قُدمت نتائج وتوصيات تقرير التقييم البيئي المتكامل لآسيا الوسطى إلى الاجتماع الوزاري الدولي لآسيا الوسطى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في تركمانستان. وسيستكمل تقريراً منطقة الميكونغ الكبرى وجنوب آسيا في عام ٢٠٠٧.

٤٦ - وفي الإقليم الفرعي لآسيا والمحيط الهادئ، قدم اليونيب دعماً تقنياً لعدد من البلدان الأعضاء باستخدام منهجيات متكاملة للتقييمات البيئية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المدن. ويعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقاسم الخبرات المكتسبة على الصعيدين العالمي وشبه العالمي سمة مهمة في عمليات التقييم البيئي المتكاملة الوطنية.

٤٧ - وفي أوروبا، يعمل اليونيب عن كثب مع وكالة البيئة الأوروبية في وضع تقرير لعموم أوروبا عن حالة البيئة ("تقرير بلغراد") من أجل المؤتمر الوزاري لعموم أوروبا المعني بالبيئة والذي سيعقد في بلغراد بصربيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويكفل هذا التعاون الوثيق استخداماً كفئاً وفعالاً للموارد في إعداد تقرير بلغراد والأوجه الأوروبية من تقرير توقعات البيئة العالمية الرابع. كما يقوم اليونيب بتوجيه إعداد تقرير من نوع توقعات البيئة العالمية من أجل منطقة كارباثيا المعروف باسم توقعات البيئة الكارباثية، ويشترك فيه خبراء كثيرون من البلدان السبعة لمنطقة الجبل والهضبة هذه (جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا ورومانيا وصربيا وسلوفاكيا وأوكرانيا). وسيستكمل التقرير، الذي استهل في أوائل عام ٢٠٠٤، وينشر ويطرح في عام ٢٠٠٧.

٤٨ - وخلال عام ٢٠٠٦، أكمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أو استهلت، عمليات تقييم بيئي وطنية باستخدام نهج توقعات البيئة العالمية، وقد شهد ذلك العام طرح تقارير وطنية عن توقعات البيئة العالمية في الأرجنتين وبيرو وشيلي. وكان من بين التطورات البارزة في هذه البلدان الثلاثة أن التقارير اعتمدت بوصفها تقارير حالة البيئة الوطنية، مما ساعد البلدان على الوفاء بولايات محددة أنشئت في قوانينها الوطنية بشأن البيئة.

٤٩ - وفي عام ٢٠٠٦، استُهلت بناء على طلب حكومات بليز وإكوادور وأوروغواي، تقييمات قطرية عن توقعات البيئة العالمية وستستكمل في عام ٢٠٠٧. وقد شُرع في تقييم قطري ثان من أجل كوبا. كما شرعت حكومة البرازيل في عام ٢٠٠٦ في القيام بجهد شامل لوضع سلسلة من تقارير توقعات البيئة العالمية على الصعيد القطري مركزة على مجالات مواضيعية ذات أولوية عالية، مثل الغابات وموارد المياه والمنطقتين البحرية والساحلية.

٥٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، استهل التقرير الثالث لتقييم توقعات البيئة العالمية من أجل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ٢٠٠٦. وسيقدم التقرير النهائي للتقييم خلال الاجتماع السادس عشر لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد بدأت عملية "أمازونيا لتوقعات البيئة العالمية" في شباط/فبراير ٢٠٠٦ من خلال اتفاق تعاون بين منظمة معاهدة التعاون الأمازونية والمكتب الإقليمي لليونيب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٥١ - وفي عام ٢٠٠٦، أصدر اليونيب تقريراً عن المؤشرات البيئية لأمريكا الشمالية. ويتمثل الغرض من التقرير في تحديد الحالة الراهنة للمؤشرات البيئية المستخدمة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. ويوفر التقرير مقدمة إلى المؤشرات البيئية، بما في ذلك أمثلة عن ضرب من أنواع المؤشرات ودور المؤشرات ومحدودياتها. ويصف التقرير كذلك أربعة تقارير عن المؤشرات البيئية نشرت مؤخراً ويبحث في ثلاث مبادرات ثنائية في أمريكا الشمالية للإبلاغ عن النظم الإيكولوجية. والهدف الجذري للتقرير مساعدة المشتغلين بحالة البيئة في أمريكا الشمالية على إبلاغ صناع القرارات من خلال استخدام المؤشرات البيئية.

٥٢ - واصل اليونيب دعم إعداد تقارير حالة البيئة الوطنية في البحرين وقطر والجمهورية العربية السورية واليمن وإمارة أبو ظبي. والجمهورية العربية السورية واليمن بصدد استكمال تقريريهما وإمارة أبو ظبي تعتزم استهلال تقريرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. كما يقدم اليونيب دعماً إلى المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية من أجل تنقيح وتعزيز المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن إعداد تقرير حالة البيئة للمنطقة البحرية للمنظمة الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، قام اليونيب بتنسيق ودعم العمل المستمر بشأن التقييم العربي شبه العالمي للنظم الإيكولوجية للألفية المقرر نشره في عام ٢٠٠٧.

باء - البيانات والمعلومات البيئية

٥٣ - يعد اليونيب بوابة إلكترونية للبيانات الإقليمية في المناطق النامية لتوفير سبل حصول محسنة على البيانات البيئية التفصيلية دعماً لأنشطة التقييم والإبلاغ البيئيين المتكاملة في الأقاليم. والبوابة الإلكترونية الإقليمية منمذجة على غرار البوابة الإلكترونية لبيانات توقعات البيئة العالمية،[٣] والتي تعتبر مصدراً ذي حجية لمجموعات البيانات التي يستخدمها اليونيب وشركاؤه في تقارير توقعات البيئة العالمية الشاملة وكتبها السنوية وفي غيرها من عمليات ومنشورات التقييم البيئي المتكامل. كما تستخدمها جماعات أخرى. وتملك قاعدة البيانات الإلكترونية التي يتم تحديثها والارتقاء بها بشكل مستمر أكثر من ٤٥٠ متغير مختلف، مثل الإحصاءات الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية والعالمية أو مجموعات البيانات المكانية الجغرافية (في شكل خرائط)، تغطي ضرباً عريضاً من المواضيع البيئية والاجتماعية والاقتصادية مثل المياه العذبة والسكان والغابات والانبعاثات والمناخ والكوارث والصحة.

٥٤ - تهدف شبكة معلومات البيئة في أفريقيا التابعة لليونيب، في إطار توقعات البيئة في أفريقيا، إلى تدعيم القدرات الوطنية على إدارة المعلومات في بلدان الإقليم. وقد قامت الشبكة بدور رئيسي في استحداث أدوات متجانسة لإدارة البيانات ونشر المعلومات على حد سواء.

---

(٣) http://geodata.grid/unep.ch.

٥٥ - من شأن تعيين مركز تابع لتوقعات البيئة الكاراباثية لجمع البيانات وتكاملها وتحليلها، استناداً إلى قاعدة بيانات الموارد العالمية في وارسو أن يدعم من تقييم توقعات البيئة الكاراباثية. وسيسمح بتجميع المعارف بشأن الإيكولوجيا الفريدة للمنطقة الكارباثية والمشاكل البيئية والبشرية المتصلة بها، وإيجاد شبكة تشغيلية من الخبراء داخل البلدان الكارباثية السبعة وفيما بينها من أجل الأغراض المتعلقة بالإبلاغ البيئي وتزويد صناع السياسات البيئية في المنطقة بمعلومات أفضل.

٥٦ - حققت مبادرة اليونيب بشأن مؤشرات التنمية المستدامة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تقدماً ملحوظاً منذ طرحها في عام ٢٠٠٣ بناء على طلب منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتستند المبادرة إلى مجموعة من ٣٨ مؤشراً رئيسياً تشمل المواضيع البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

٥٧ - أكمل اليونيب المرحلة الأولى من البوابة الإلكترونية لبيانات توقعات البيئة العالمية في غرب آسيا وأكمل دراسة شاملة عن مصادر البيانات الإقليمية والعالمية. وبالإضافة إلى ذلك، استحدث خريطة تخديمية بشأن غرب آسيا توفر بيانات نظم المعلومات الجغرافية على الصعيدين الإقليمي والوطني وبيانات استشعار عن بعد قابلة للتحميل.

٥٨- عقد اليونيب اجتماعاً لحلقات الاتصال في شبكات المعلومات البيئية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في الفترة ٣- ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ واجتماعاً لفريق من الخبراء بشأن إقامة شبكات المعلومات البيئية في إقليم غرب آسيا في الفترة ١٢- ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في إطار مبادرته لتجريب إقامة شبكات المعلومات البيئية في الإقليم.

جيم - موارد تدريب بشأن بناء القدرات

٥٩ - قام اليونيب والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، في إطار مبادرة التقييم البيئي المتكامل لتوقعات البيئة العالمية، وبالتعاون مع أكثر من ٤٠ خبيراً من مختلف أنحاء العالم، بإعداد كتاب مرجعي جديد عن توقعات البيئة العالمية لاستخدامه في حلقات العمل التدريبية وفي دعم ما بعد التدريب لعمليات التقييم شبه العالمية. وتتكون حزمة تدريب الكتاب المرجعي من ثمانية نماذج تركز على: نهج توقعات البيئة العالمية إزاء التقييم البيئي المتكامل؛ واستراتيجية التأثير؛ وتصميم وتنظيم العملية الوطنية لتوقعات البيئة العالمية؛ والرصد والبيانات والمؤشرات؛ والحالة والاتجاهات الاستعادية وتقييم السياسات؛ وسيناريوهات خيارات السياسات وتحليل نتائجها المتوقعة؛ وإيجاد نواتج مادية للتقييمات؛ ورصد العمليات وتقييمها والتعلم منها.

دال - شراكة اليونيب مع شركة جوجل في متابعة التغييرات البيئية بصور مرئية

٦٠ - من أبرز أحداث عام ٢٠٠٦ إنشاء شراكة بين اليونيب وشركة جوجل العملاقة لآلية البحث على الإنترنت، مما أسفر عن إنشاء أداة جديدة لتوفير البيانات البيئية وتيسير رؤية التغييرات في البيئة مصورة. وقد أودعت جوجل في "أرض جوجل Google Earth" وغير ذلك من منتجات وخدمات جوجل صور بالأقمار الصناعية عن ١٠٠ موقع بيئي ساخن واردة في أطلس اليونيب: *كوكب واحد، وشعوب كثيرة: أطلس لبيئتنا المتغيرة*.

٦١ - تزود الشراكة مع شركة جوجل اليونيب بوسيلة اتصال عالمية لا مثيل لها حيث أن برمجية "أرض جوجل" يستخدمها بالفعل أكثر من ١٠٠ مليون مستخدم في مختلف أنحاء الأرض. ويسمح موقع "أرض جوجل" على شبكة الويب للمستخدمين بتكبير أي موقع وارد في تصوير لكوكب الأرض بالأقمار الصناعية ملون وثلاثي الأبعاد. ويعمل هذا الموقع، بإسقاط الصور الضوئية المأخوذة من أطلس اليونيب على الخريطة على تمكين عدد ضخم من المستخدمين من رؤية صور توضح بعضاً من أشد مناطق العالم تردياً من الناحية البيئية، وذلك على مدار فترة زمنية تبلغ ٣٠ عاماً في معظم الأحوال. ورؤية التغييرات البيئية مصورة تجعلها أكثر فهماً ودلالة ويبين التسلسل الزمني بوضوح التغييرات العالمية التي لا يمكن تمييزها بسهولة في المدى القصير.

هاء - مشروع مدن توقعات البيئة العالمية

٦٢ - يواصل اليونيب توسيع مدى مشروعه عن "مدن توقعات البيئة العالمية" في الأقاليم. ففي أفريقيا، استهلت عملية في عام ٢٠٠٦ في داكار ونيروبي ولوساكا لإعداد تقارير عن توقعات البيئة في أفريقيا بشأن المدن. ويجري تنفيذ هذا النشاط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

٦٣ - وفي الوقت الحاضر، انضم أكثر من ٣٠ مدينة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى شبكة تقييم مشروع المدن. وأكملت منطقتي حواضر، ليما وكالو (بيرو)، والمنطقة الحضرية في وسط كوستاريكا تقييمها وطرحته في عام ٢٠٠٦. كما بدأت أربع مدن أخرى، روزاريو (الأرجنتين) وكوبيخا (بوليفيا) والآتو (بوليفيا) وكارتاخينا (كولومبيا) عمليات تقييمها في عام ٢٠٠٦.

واو - أنشطة من أجل الشباب

٦٤ - استهل تقرير توقعات البيئة العالمية من أجل الشباب في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة التي عقدت في برازافيل في أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد أثنى الوزراء على التقرير الذي اشترك في إعداده أكثر من ٤٦ شبكة للشباب، وأوصي باستمرار اليونيب في دعمه. وقد وزع التقرير على نطاق واسع في أفريقيا. وقد أنشئت شبكة لتيسير مشاركة الشباب في عمليات توقعات البيئة في أفريقيا الأخرى بدعم من فيالق السلام النرويجية.

٦٥ - وفي الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، تضمنت إنجازات مشروع توقعات البيئة العالمية من أجل الشباب الذي استهل في عام ١٩٩٩ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للنهوض بمشاركة الشباب في أنشطة التنمية المستدامة استكمال التقييمات من أجل كوبا والبدء في عمليات من أجل البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك (موريلوس وفيركبروز)، وبنما وبيرو (ليما وكاللو) وأوروغواي. وقد تم استكمال مشروع تقييم شبه إقليمي في أمريكا الوسطى وجاري العمل به من أجل الجزء الناطق بالإنجليزية في الكاريبي. ومنذ عام ١٩٩٩، شارك أكثر من ٥٠٠٠٠ شاب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في المشروع. والتركيز القوي على بناء القدرات هو ما يجعل المشروع بارزاً بين شتى عمليات توقعات البيئة العالمية. ويجري تنفيذ أنشطة خاصة لبناء القدرات في الأرجنتين والمكسيك وبيرو. وقد قام ممثلو المشروع بدور نشط في المنتدى العالمي الرابع للمياه الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٦ في مكسيكو سيتي.

زاي - شبكة النظم العالمية لمراقبة الأرض

٦٦ - لليونيب انخراط طويل الأجل في مختلف عمليات ونظم مراقبة الأرض العالمية. فاليونيب، مثلاً، يرعى النظام العالمي للمراقبة الأرضية، والنظام العالمي لمراقبة المحيطات، والنظام العالمي لمراقبة المناخ، وشريك في الاستراتيجية المتكاملة للمراقبة العالمية. وتسعى شراكة الاستراتيجية المتكاملة للمراقبة العالمية إلى توفير إطار عالمي لتجانس المصالح المشتركة للنظم العالمية الرئيسية لمراقبة الأرض من الفضاء ومن الموقع، بما في ذلك المناخ والطقس، والمحيطات والسواحل والأرض. ويسعى اليونيب، بالنسبة لكل ما سبق ذكره، إلى كفالة انعكاس حاجات مستخدمي البيانات البيئية في استراتيجيات وبرامج ومشاريع نظم المراقبة. لقد أنشئت هذه النظم للمراقبة العالمية كشريكة رئيسية في التنفيذ التشغيلي لخطة السنوات العشر التي اعتمدها فريق مراقبات الأرض في القمة الثالثة لمراقبة الأرض في عام ٢٠٠٥ لتنفيذ أهداف شبكة النظم العالمية لمراقبة الأرض.

٦٧ - يدعم اليونيب بنشاط خطة تنفيذ شبكة النظم العالمية لمراقبة الأرض المفصلة حول تسعة مجالات للمزايا الاجتماعية.(٤) ورؤية الخطة وأهدافها متكاملة مع رؤى وأهداف اليونيب، لا سيما بالنسبة لبناء القدرة المؤسسية والبشرية والتقنية للبلدان النامية لكفالة الرصد والتقييم الفعالين لحالة البيئة وتوفير إنذار مبكر بالقضايا والاتجاهات البيئية البازغة.

٦٨- يشارك اليونيب في العديد من اللجان المتصلة بشبكة نظم مراقبة الأرض (بما في ذلك تلك المعنية بالعلوم والتكنولوجيا، والسطح المشترك بين المستخدمين، وبناء القدرات، والاتصال الجماهيري)، وهو بصدد ربط مبادرة شبكة النظم بأنشطة الإنذار المبكر والبيانات في سياق خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. ومن المهم أن تكون الحكومات في كافة أنحاء العالم في وضع يتيح لها أن تكسب أقصى المزايا من البيانات وغيرها من الخدمات حالما تصبح متاحة من خلال شبكة النظم. وفي هذا السياق، اقترح اليونيب ضرورة أن تشترك أمانة فريق مراقبات الأرض في استحداث وتنفيذ شراكة لبناء القدرة الوطنية لنظم المراقبات البيئية على تقاسم البيانات والمعلومات، بمشاركة واسعة من الحكومات المهتمة (أعضاء فريق مراقبات الأرض) والمنظمات الدولية والوطنية.

حاء - البيئة والنزاع والتعاون

٦٩ - تنفذ مبادرة اليونيب بشأن البيئة ومنع النزاعات ثلاثة تقييمات إقليمية (واحد في أفريقيا، وواحد في آسيا والمحيط الهادئ وواحد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) لتحليل دور البيئة في التعاون وبناء الثقة والسلم. وتبرز التقييمات، من خلال دراسة حالات شبه إقليمية- أجريت بدعم من فريق من الخبراء من أقاليم مختلفة- قضايا ممثلة للأقاليم المعنية ويمكن أن تستخدم كنماذج للدروس المكتسبة لصناع السياسات. وستنشر التقييمات واستنتاجاتها في تقرير تقييم مجمع في عام ٢٠٠٧.

---

(٤) مجالات المزايا الاجتماعية هي: "١" الحد من فقد الحياة وتلف الممتلكات من جراء الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان؛ "٢" وفهم العوامل البيئية التي تؤثر على صحة البشر ورفاههم؛ "٣" وتحسين إدارة موارد الطاقة؛ "٤" وفهم وتقييم وتوقع وتلطيف وتطويع تقلب وتغير المناخ؛ "٥" وتحسين إدارة موارد المياه من خلال التفهم الأفضل لموارد المياه؛ "٦" وتحسين معلومات الجو وتوقعها والإنذار بها؛ "٧" وتحسين حماية وإدارة النظم الإيكولوجية البرية والساحلية والبحرية؛ "٨" ودعم الزراعة المستدامة ومكافحة التصحر؛ "٩" وتفهم التنوع البيولوجي ورصده وحفظه.

٧٠ - "مبادرة البيئة والأمن" عبارة عن شراكة بين اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا ومركز البيئة الإقليمي لوسط وشرق أوروبا. وقد انضمت منظمة معاهدة شمال الأطلسي إلى المبادرة كعضو منتسب من خلال لجنة العلم من أجل السلم والأمن التابعة لها. وتوفر المبادرة تحليلاً يستند إلى أصحاب مصلحة متعددين للبيئة ومخاطر الأمن وتدعم عملية يمكن بها معالجة المخاطر المحددة معالجة ممنهجة من خلال تدعيم السياسات والمؤسسات والقدرات. وقد نشرت المبادرة تقارير تقييم ووضعت برامج عمل من أجل آسيا الوسطى، وجنوب شرق أوروبا، وجنوبي القوقاز وأوروبا الشرقية (بيلاروس ومولدوفا وأوكرانيا). ويعتزم القيام بمزيد من التقييمات من أجل حوضي مياه شرقي بحر قزوين وأمو ياريا في آسيا الوسطى ومنطقة النزاع المجمد في جنوبي القوقاز.

٧١ - يعمل فرع ما بعد النزاعات على مد نطاق عمل اليونيب إلى مناطق من العالم أضيرت فيها البيئة الطبيعية والبشرية كنتيجة مباشرة وغير مباشرة للنزاعات. ويجري الفرع تقييمات بيئية في البلدان الخارجة من نزاعات ويدعم قدرة الإدارة البيئية الوطنية من خلال بناء المؤسسات، والنهوض بالتعاون الإقليمي، وتوفير المساعدة القانونية التقنية، والنهوض بإدارة المعلومات البيئية وإدماج الشواغل البيئية في برامج التعمير.

٧٢- يشارك اليونيب في تقييم مشترك للحاجات في الصومال يتصدره البنك الدولي والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. واليونيب هو الوكالة الرئيسية المسؤولة عن تحديد القضايا البيئية في الصومال والإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم اليونيب الدعم إلى الوكالات الأخرى ويساعد في تحديد القضايا البيئية الشاملة الوثيقة الصلة بالقطاعات الأخرى. والبيانات البيئية المحدثة نادرة في الصومال بسبب الحرب الأهلية الممتدة. والتقييم المشترك للحاجات هو الخطوة الأولى في جمع المعلومات البيئية الراهنة لتشكيل الأساس لمركز معلومات البيئة الصومالية.

٧٣ - وفي عام ٢٠٠٥، شارك اليونيب في تقييم مشترك للحاجات بشأن السودان نفذته وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وحكومة السودان وحركة تحرير السودان الشعبية. وفي عام ٢٠٠٦ أجرى اليونيب فرزاً بيئياً للخطط القطاعية والإقليمية من أجل الفرقة القطرية للأمم المتحدة. وتبرز البيئة بشكل كبير في جدول الأعمال الإنمائي المعتمد في أعقاب التقييم المشترك للحاجات، مما يعكس أهمية الموارد الطبيعية في السودان، التي كانت تستخدم تاريخياً في تمويل النزاع. وفي أعقاب التقييم، أجرى اليونيب تقييماً للبيئة في السودان بعد النزاع فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. واضطلع ببعثات شتى لتقصي الحقائق وبعثات تقنية إلى السودان لتيسير المناقشات فيما بين وكالات الأمم المتحدة الرئيسية وأصحاب المصلحة الحكوميين.

طاء - اللجنة العلمية للأمم المتحدة المعنية بآثار الإشعاع الذري

٧٤ - اليونيب مسؤول عن تقديم الدعم من أجل التسيير الفعال لعمل اللجنة العلمية للأمم المتحدة المعنية بالإشعاع الذري التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٩١٣ (د- ١٠) المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ لاستعراض التعرض للأشعة المؤينة وآثار ذلك على صحة البشر وعلى البيئة. وفي حين أن هذا الدعم كان إدارياً بالأساس في الماضي، فإن اليونيب وأمانة اللجنة العلمية يعملان

بشكل متزايد على تحسين تقاسم المعلومات والتعاون على المستوى التقني. ومما له وثاقة صلة بعمل اليونيب على وجه الخصوص أن اللجنة العلمية تقوم في الوقت الحاضر بتحديث تقييماتها لتعرضات الجمهور عالمياً وإقليمياً لمصادر الأشعة المؤينة (بما في ذلك ما يأتي من الأشعة الطبيعية، والمتساقط من تجارب الأسلحة النووية، والتصريفات من المرافق النووية وغيرها من الصناعات، والحوادث)؛ واستعراض آخر المعارف العملية عن آثار الأشعة على الأنواع غير البشرية؛ وتحديث تقييماتها للعواقب الإشعاعية لحادث تشرنوبل.

سادساً - الاستنتاجات والدلالات المحتملة لنتائج التقييمات الرئيسية بالنسبة للحكومات

٧٥ - تمثل تقارير التقييمات المستكملة في الفترة بين الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين العاديتين لمجلس الإدارة بأجمعها استثماراً مالياً جماً من قبل المجتمع الدولي وتعكس مساهمات عينية من الحكومات والآلاف من الخبراء من كل أنحاء العالم. وتطرح هذه التقارير كمية كبيرة بشكل غير عادي وهامة من النتائج لها دلالاتها بالنسبة للحكومات وبرنامج عمل اليونيب. وبناء عليه، فقد أخذ المدير التنفيذي هذه النتائج في اعتباره عند تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، وعند إعداد برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩. وقد ترغب الحكومات أيضاً في النظر في النتائج الرئيسية المبرزة آنفاً وفي تحديد الطرق المناسبة لمعالجتها فرادى أو بشكل جماعي، من خلال آليات دولية مناسبة، بما في ذلك مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الرابعة والعشرين. ويغتنم الإجراء المقترح من جانب مجلس الإدارة النتائج الرئيسية لشتى عمليات التقييم وهو معروض من أجل قيام المجلس/المنتدى بالنظر فيه.

سابعاً - تعديل الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعدل

٧٦ - ينص الصك الخاص بإنشاء مرفق البيئة العالمية المعدل، المعتمد مـــن مجلس الإدارة في مقرره د.إ- ١/٤ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، في فقرته ٣٤ على الإجراءات التالية لتعديل الصك:

"يجوز تعديل الصك الحالي أو إنهاؤه بتوافق آراء الجمعية بناء على توصية من المجلس، بعد الأخذ في الاعتبار بآراء الوكالات المنفذة والوديع، ويصبح نافذاً بعد اعتماد الوكالات المنفذة والوديع له وفقاً لقواعد كل منهم واشتراطاتهم الإجرائية."

٧٧ - أظهرت التجارب خلال السنوات العشر التي انقضت منذ اعتماد الصك أنه ليس من العملي أو المجدي دائماً، فيما يخص التخطيط اللوجستي لاجتماعات مجلس مرفق البيئة العالمية، التقيد بالأحكام الواردة في الصك التي تنص على تحديد الجدول الزمني لتلك الاجتماعات أو موقعها. ولذلك فإن الجمعية الثالثة لمرفق البيئة العالمية التي عقدت في كيب تاون بجنوب أفريقيا في ٢٩ و٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ أقرت بتوافق الآراء تعديلاً في الصك يوفر مرونة أكبر للمجلس فيما يتعلق بالتخطيط لاجتماعات المجلس.

٧٨ - تنص الفقرة ١٧ من الصك على أن يجتمع المجلس في مقر أمانة مرفق البيئة العالمية. وقد اجتمع المجلس في مقر الأمانة في واشنطون العاصمة في جميع المناسبات باستثناء ثلاثة منها. ووافق المجلس، فيما يتعلق باجتماعات المجلس المرتبطة بجمعيات مرفق البيئة العالمية الثلاث، على أنه ينبغي عقد تلك

الاجتماعات في نفس الموقع الذي تعقد فيه الجمعية: الأول في نيودلهي، والثاني في بيجين والثالث في كيب تاون.

٧٩ - وأظهرت التجارب أنه كانت هناك مناسبات أخرى قد يود المجلس فيها أن يعقد اجتماعاته في مكان آخر بخلاف مقر الأمانة، ولكنه شعر بأن أحكام الصك تعوقه عن القيام بذلك.

٨٠ - إن موقع الاجتماعات الدورية لمجلس إدارة منظمة ما عبارة عن نوع من الترتيبات اللوجيستية التي تُترك في كثير من الأحيان لتقدير مجلس الإدارة ذاته. فمثلاً، تنص القاعدة ٢ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على:

"١- تعقد الدورات العادية للمجلس التنفيذي في الأمم المتحدة إلى أن يحين الوقت الذي يصبح فيه متيسراً لمباني مقري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تستوعبا تلك الاجتماعات.

"٢- تعقد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي في المقر الرئيسي للأمم المتحدة وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالتبادل، ما لم يقرر المجلس أن يجتمع في مكان آخر."

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، تنص القاعدة ٤ من النظام الداخلي لمجلس إدارة اليونيب على أن تعقد الدورات العادية في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ما لم يقرر مجلس الإدارة خلاف ذلك في دورة سابقة.

٨٢ - ولذلك فقد وافقت الجمعية الثالثة لمرفق البيئة العالمية على أنه ينبغي تعديل الفقرة ١٧ من الصك لتصبح كما يلي:(٥)

"يجتمع المجلس بشكل نصف سنوي أو بقدر ما هو ضروري لتمكينه من تصريف مسؤولياته. **ويجتمع المجلس في مقر الأمانة ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.** ويشكل ثلثا أعضاء المجلس النصاب القانوني."

٨٣ - يحافظ هذا التعديل على الافتراض الخاص بعقد اجتماعات المجلس في مقر الأمانة. بيد أنه يكون للمجلس المرونة في تقرير عقد اجتماع ما في مكان آخر إذا ما سوغت الظروف هذا القرار، كما حدث في المناسبات الخاصة بجمعيات مرفق البيئة العالمية.

٨٤ - ويُسترعى الانتباه إلى الرسالة الموجهة من السيدة مونيك باربوت المسؤولة التنفيذية الرئيسية ورئيسة مرفق البيئة العالمية المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى المدير التنفيذي لليونيب، التي تطلب فيها إليه أن يضطلع بالخطوات اللازمة لتيسير اعتماد مجلس الإدارة لتعديل صك مرفق البيئة العالمية (الوثيقة UNEP/GC/24/INF/13). وقد يرغب المجلس في اعتماد مقرر بشأن هذا الأمر على غرار الإجراء المقترح الوارد في الفصل الأول من الوثيقة الحالية.

---

(٥) النص المعدل مبين بحروف بارزة.